

« السكنية » تجري القرعة على 207 بيوت في مدينة « صباح الأحمد »

أجرت المؤسسة العامة للرعاية السكنية أمس القرعة على 207 بيوت حكومية في مشروع مدينة (صباح الأحمد) وتبلغ مساحة البيت الواحد 600 متر مربع. وسبق أن أعلنت المؤسسة أسماء المواطنين المستحقين لدخول هذه القرعة بناءً على أولوية الطلب الإسكاني والتي وصل التخصيص لها حتى تاريخ 10 مارس 2002 وما قبل. وتعد مدينة (صباح الأحمد) السكنية من أولى المدن المتكاملة التي تقوم السكنية على تنفيذها وأول مدينة وزعت قسائمها على المخطط وتبلغ مساحة المدينة 4500 هكتار وتقع على طريق ميناء عبدالله – الوفرة وتبعد 65 كيلومترا عن مدينة الكويت. وتتكون المدينة من خمس ضواح سكنية تشمل عشرة آلاف و500 وحدة سكنية منها 2201 بيت جاهز و 7373 قسيمة إضافة إلى 925 شقة بنظام السكن العمودي.

هنا صاحب السمو وسمو ولي العهد والشعب الكويتي وجميع المسلمين بالمولد النبوي الشريف

مجلس الوزراء: إنشاء شركات مساهمة لبناء محطات كهرباء

المشروع بقانون بإضافة فقرة جديدة للمادة (241) من قانون الإجراءات والمحاكم الجزائية إلى انسحاب أثر الصلح أو العفو الفردي على واقعة الدعوى برمتها بما تشكله الجريمة التي يلزم لتحريك الدعوى عنها شكوى وغیرها من الجرائم المرتبطة بها وهو ما لا يجيزه النص الحالي وذلك لتوافق ذات الاعتبارات التي حرص عليها المشرع بالنسبة للجريمة ذات العقوبة الأشد التي يجوز فيها الصلح أو العفو. وقرر مجلس الوزراء الموافقة على مشروع القانونين ورفعهما لحضرة صاحب السمو الأمير حفظه الله وراعاه تمهيدا لإحالتها لمجلس الأمة.

ثم بحث مجلس الوزراء شؤون مجلس الأمة واطلع بهذا الصدد على الموضوعات المدرجة على جدول أعمال جلسة مجلس الوزراء. كما بحث مجلس الوزراء الشؤون السياسية في ضوء التقارير المتعلقة بمجمل التطورات الراهنة في الساحة السياسية على الصعيدين العربي والدولي.

وبهذا الصدد أعرب مجلس الوزراء عن خالص التهنية بمناسبة فوز الرئيس الباجي قايد السبسي في الانتخابات الرئاسية لجمهورية تونس الشقيقة سائلا المولى عن وجل التوفيق والسداد لكل ما فيه خير ورفعته لجمهورية تونس الشقيقة وشعبها الكريم وأن يحقق لبلد الشقيق كل ما يتطلع إليه من رقي وتقدم وإزدهار في كافة المجالات والميادين



جانب من الاجتماع

■ المجلس هنا الرئيس السبسي لفوزه في الانتخابات التونسية وتمنى للبلد الشقيق كل رقي وإزدهار

كويتية مساهمة تتولى بناء وتنفيذ محطات القوى الكهربائية وتحلية المياه في الكويت المعدل بالمرسوم بقانون رقم (28) لسنة 2012 وقرر المجلس الموافقة على مشروع المرسوم ورفعاه لحضرة صاحب السمو الأمير ومشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون الإجراءات والمحاكم الجزائية الصادر بالقانون رقم (17) لسنة 1960 ويهدف هذا

المسؤولين العراقيين والتي تم خلالها مناقشة عدد من القضايا الإقليمية والدولية ويبحث مسيرة التعاون المشترك بين البلدين شعيبيهما الشقيقين. توصيات لجنة الشؤون القانونية واجتماعها رقم (25 -2) (2014) بشأن مشروع مرسوم باصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم (39) لسنة 2010 بتأسيس شركات



المبارك مترئسا اجتماع الحكومة أمس

■ الموافقة على مشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية

الكويت ومملكة البحرين الشقيقة والتي تاتي في إطار أهداف ومبادئ مجلس التعاون لدول الخليج العربية ويبحث خلالها تعزيز علاقات التعاون بين البلدين الشقيقين والشراكة الاستراتيجية حيث تم استعراض مجمل العلاقات التاريخية الطويلة التي تربط بين البلدين الشقيقين وسبل تعزيزها وتطويرها في كافة المجالات بما يخدم المصالح المشتركة لتحقيق

المقبل عام خير وبركة على وطننا العزيز وعلى الأممين العربية والإسلامية وأن يعم السلام والأمن والاستقرار البشرية جمعاء.

ثم استمع مجلس الوزراء إلى شرح قدمه النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح خالد أحمد الصباح حول نتائج أعمال الاجتماع التحضيري للدورة الثامنة للجنة العليا المشتركة للتعاون بين دولة

عقدنا لقاءات مع شركات المجتمع المدني و الخاص لتقديم مشروع دراسة وطنية لرفعها لمجلس الوزراء وإقرارها

الحمود : معايير عالمية لضمان تطوير السياسات الوطنية وتقديم أفضل الخدمات

■ اختصاصات وزارة الشباب هي تخطيطية وتنسيقية وإشرافيه وليست تنفيذية

العلمية عن الرعاية الشبابية المنجزة من وزارة الدولة لشؤون الشباب لفئة ذوي الإعاقة بالإضافة إلى تسليط الضوء على إمكانيات وأدوار الجهات الحكومية والمدنية والخاصة في رعاية الشباب ذوي الإعاقة بدولة الكويت وكذلك التوجه نحو معالجة المعضلات والتحديات التي تواجه القطاع الخاص، وإشراكهم في بناء مستقبل وتحقيق التنمية بالتعاون مع جميعيات القطاع العام والقطاع الخاص.

و أشار أيضا إلى مشروع الدولة التدريبي لتفنية واستثمار طاقات الشباب الذي يعد انطلاقا فريدا وبسادة قوية من وزارة الدولة لشؤون الشباب بالتعاون مع جامعة الكويت لتتصدى للظواهر والسلوكيات السلبية التي تطرا على المجتمع الكويتي وخاصة فيما يخص فئة الشباب لتخلق مجموعة من القدرات الفكرية التي تعد دلا مرمحا تعود ملكيته الفكرية لوزارة الدولة لشؤون الشباب.

وأكدت أن أهمية تلك الدراسة التي جاءت لإنشاء الضوء على المعوقات في تقديم الخدمات بالإضافة إلى الوصول إلى بعض المقترحات وتصميم برامج إرشادية بهدف رفع كفاءة الخدمات المقدمة لذوي الإعاقة. وأضافت الصويلة أن نتائج الدراسة وضحت وجود صعوبات وفروق بين أراء الأسر والمقائمين على الرعاية من مراكز ومؤسسات داعية إلى أهمية الشراكة ومشاركة المسؤولية بين مؤسسات الدولة الحكومية والخاصة وبين المجتمع والأسر .



جانب من الجلسة

، المحور السادس: الصحة: تفصيل نموذج برابيل التعليمي الصحي والتوعوي لرعاية المقاقين وأيضا تفصيل دور العلاج الطبيعي. ومضى المحامي قائلا: إن خير دليل على اهتمام وزارة الدولة لشؤون الشباب بالشباب من ذوي الإعاقة من الشباب بالإضافة التي تحسین وتطوير الرعاية الشبابية الموجهة للشباب ذوي الإعاقة.

من جهتها قدمت د. أمثال الصويلة عضو هيئة التدريس بجامعة الكويت مخلصا عن دراسة الرعاية الشبابية لذوي الإعاقة وقالت : إن هذه الدراسة عبارة عن دراسة متكاملة لرعاية الشباب تهدف إلى التعرف على جوانب الرعاية الشبابية والأطفال من ذوي الإعاقات المختلفة واحتياجات كل إعاقاة وكذلك التعرف على المعوقات التي تحول دون تقديم الرعاية لهذه الفئة، مشيرة إلى أن الدراسة اعتمدت على محورين أساسيين لدراستهم وهما الأسر بالإضافة إلى المقائمين على الرعاية الشبابية .

وأكدت أن أهمية تلك الدراسة التي جاءت لإنشاء الضوء على المعوقات في تقديم الخدمات بالإضافة إلى الوصول إلى بعض المقترحات وتصميم برامج إرشادية بهدف رفع كفاءة الخدمات المقدمة لذوي الإعاقة.

وأضافت الصويلة أن نتائج الدراسة وضحت وجود صعوبات وفروق بين أراء الأسر والمقائمين على الرعاية من مراكز ومؤسسات داعية إلى أهمية الشراكة ومشاركة المسؤولية بين مؤسسات الدولة الحكومية والخاصة وبين المجتمع

الإعاقة ، المحور الثاني: سهولة الوصول: بتوفير وسائل المواصلات الخاصة بهم وأيضا تهيئة أماكن سكنهم ، المحور الثالث: التعليم: بتطبيق الدمج التعليمي واعتماد طرق علمية وتربوية متعددة لتعليم الأفراد من ذوي الإعاقة ، المحور الرابع: العمل: تدريب الأفراد من ذوي الإعاقة وتأهيلهم للعمل في القطاع الخاص، وإشراكهم في بناء المستقبل وتحقيق التنمية بالتعاون مع جميعيات القطاع العام والقطاع الخاص.

و أشار أيضا إلى مشروع الدولة التدريبي لتفنية واستثمار طاقات الشباب الذي يعد انطلاقا فريدا وبسادة قوية من وزارة الدولة لشؤون الشباب بالتعاون مع جامعة الكويت لتتصدى للظواهر والسلوكيات السلبية التي تطرا على المجتمع الكويتي وخاصة فيما يخص فئة الشباب لتخلق مجموعة من القدرات الفكرية التي تعد دلا مرمحا تعود ملكيته الفكرية لوزارة الدولة لشؤون الشباب.

وأكدت أن أهمية تلك الدراسة التي جاءت لإنشاء الضوء على المعوقات في تقديم الخدمات بالإضافة إلى الوصول إلى بعض المقترحات وتصميم برامج إرشادية بهدف رفع كفاءة الخدمات المقدمة لذوي الإعاقة.

وأضافت الصويلة أن نتائج الدراسة وضحت وجود صعوبات وفروق بين أراء الأسر والمقائمين على الرعاية من مراكز ومؤسسات داعية إلى أهمية الشراكة ومشاركة المسؤولية بين مؤسسات الدولة الحكومية والخاصة وبين المجتمع

كذلك نشر وتعميق ثقافة الإنتاجية والريادة والإبداع بين الشباب. وأشار لطيفي إلى أن وزارة الدولة لشؤون الشباب حملت على عاتقها تنفيذ توصيات مؤتمر الأفراد ذوي الإعاقة الذي تم عقده في 5 ديسمبر لعام 2013 ، مبينا أنها قامت بمخاطبة جميع وزارات الدولة للعمل على تنفيذ هذه التوصيات كل فيما يخصه لتتكون من ستة محاور رئيسية للمحور الأول: الإعلام والوعي: ضرورة استغلال طاقاتهم في نشر الوعي المجتمعي وأهمية تحقيق الاستقلالية للأفراد ذوي

والمشترعة والشاملة للشباب بالتعاون مع الجهات والمؤسسات الخيرية أن المسؤولية المجتمعية تلعب دورا كبيرا في بناء المجتمعات ورفقها.

وأضاف إيساناً من وزارة الدولة لشؤون الشباب بأهمية تلك المسؤولية في مجال الرعاية الشبابية ، فقد انتهجت الوزارة استراتيجية عامة وشاملة تهدف في المقام الأول إلى دعم ورعاية أفكار الشباب الكويتي الطموح بتفكاره من خلال العمل على ضمان تقديم أفضل الخدمات للمشاركة في سوق العمل

من جهته قال الوكيل المساعد لقطاع تنمية الشباب عبدالرحمن الخيري أن المسؤولية المجتمعية تلعب دورا كبيرا في بناء المجتمعات ورفقها.

وأضاف إيساناً من وزارة الدولة لشؤون الشباب بأهمية تلك المسؤولية في مجال الرعاية الشبابية ، فقد انتهجت الوزارة استراتيجية عامة وشاملة تهدف في المقام الأول إلى دعم ورعاية أفكار الشباب الكويتي الطموح بتفكاره من خلال العمل على ضمان تقديم أفضل الخدمات للمشاركة في سوق العمل

المعنية بهذه القضية لتقديم مشروع دراسة وطنية لرفعها لمجلس الوزراء لإقرارها وتكون ذات أثر. وأوضح الحمود أن اختصاصات وزارة الدولة لشؤون الشباب هي تخطيطية وتنسيقية وإشرافيه وليست تنفيذية ، مضيفا بو استنادا إلى ذلك نضع المعايير لضمان تطوير أفضل السياسات الوطنية وتقديم أفضل الخدمات العالمية للشباب من السن 14 إلى 34 سنة. وقال إن الوزارة وضعت رؤية و استراتيجية اعتمدت من قبل مجلس الوزراء، تمت ترجمتها على الرغم من الظروف الإدارية والقانونية التي تمر بها وزارة الدولة لشؤون الشباب لكونها وزارة حديثة النشأة والتأسيس و ذلك في ظل الروتين الحكومي مبينا أن العاملين بالوزارة على قدر التحديتات.

وأضاف الحمود أن الجهود المبذولة تأتي تنفيذا لتوجيهات السامية التي أوصى بها سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الصباح بعد انطلاقه للمشروع الوطني لرعاية الشباب (الكويت تسمع)، موضعا أن الاهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة عن أهم قصور هذا الوشقة.

وفي سياق متصل قال الحمود إن الوزارة أطلقت 150 مبادرة لدعم الشباب خلال عام 2013 منها مبادرة (مباراتنا) التي خصصت الوزارة من خلالها 103 ملايين على مستوى الدولة استوعبت أكثر من مليون شاب خلال عام واحد، كما تعاونت مع مؤسسات الدولة وجامعة الكويت في استثمار طاقات الشبابية والحد من الظواهر السلبية وذلك من خلال إقامة مشروع الدولة التدريبي.

■ الحكومة مهتمة بفئة الاحتياجات الخاصة ودمجهم مع المجتمع بأسلوب علمي

أكد وزير الإعلام وزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان الحمود اهتمام الحكومة بفئة الاحتياجات الخاصة ودمجهم مع المجتمع بأسلوب علمي مبينا أن الكويت رائدة في الرعاية الشبابية لجميع الفئات من ضمنها ذوي الاحتياجات الخاصة.

وأ أشار الحمود خلال الحلقة النقاشية التي عاينت بعثتان "تشخيص وتطوير الرعاية الشبابية بدولة الكويت- لفئة ذوي الإعاقة" التي أقيمت يوم أمس في مسرح مكتبة الكويت الوطنية لأبد من تشخيص وتطوير الرعاية الشبابية - ذوي الإعاقة وتحديدا الشباب منهم من المفقور العالي للشراكة الحقيقية مع كل مكونات المجتمع وتحديدا مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

و أوضح أن ذلك يهدف إلى تقديم أفضل سياسة وطنية لرعاية ذوي الاحتياجات الخاصة تأخذ بعين الاعتبار دعمهم تشريعا وتنفيذيا من خلال برامج قادرة على تحقيق توجيهات حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح في رعاية الشباب. وبين الحمود أن وزارة الدولة لشؤون الشباب منذ تأسيسها بمرسوم اميري من حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد أمير الصباح رقم (8) لسنة 2013 أعدت مجموعة من المخطط والمشاريع لمعالجة عمل دراسات بحثية عن جهود مؤسسات الدولة تحديدا فيما تقدمه من دعم ورعاية لفئة ذوي الاحتياجات الخاصة وذلك من خلال دراسة تقييمية لتعتمد من خلالها على ما قبل العديد من مؤسسات الدولة.

وأكد أن الوزارة تضع ملفات ذوي الاحتياجات الخاصة في مقدمة اهتماماتها مشيرة إلى أن الوزارة اتبعت العديد من اللقاءات مع شركات المجتمع المدني والخاص